خبير دولي يؤكد أن ما جرى «قرصنة بريطانية أميركية متفق عليها» ومناقضة للقانون الدولي

إيران: احتجاز بريطانيا لـ«غريس ١» جريمة بحق البشرية

| وكالات

واصلت طهران تنديدها باحتجاز الحكومة البريطانية لناقلة النفط الإيرانية في مضيق جبل طارق واعتبرت الأمر «جريمة بحق البشرية وتطاولاً على ثروات الشعب الإيراني وعملاً يخالف المعايير الدولية»، على حين أكد خبير في الشؤون الدولية أن ما جرى «قرصنة بريطانية أميركية، متفق عليها، مناقضة للقانون الدولي» وتهدف إلى «حجب النفط عن سورية»، وتخالف العقوبات الأوروبية على سورية.

وأكد المتحدث باسم لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني حسين نقوي حسيني في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء أمس، أن احتجاز الحكومة البريطانية لناقلة النفط الإيرانية في مضيق جبل طارق هو«جريمة بحق البشرية وتطاول على ثروات الشعب الإيراني وعمل يخالف المعايير الدولية».

وشدد نقوي حسيني على حق الجهاز الدبلوماسي الإيراني متابعة واتخاذ الإجراءات اللازمة رداً على عمل الحكومة البريطانية عن طريق المحافل الدولية.

وكان القائد في الحرس الثوري الإيراني وأمين مجمع تشخيص مصلحة النظام، محسن رضائي، قد دعا الجمعة بريطانيا للإفراج عن الناقلة، وإلا فإنه يجب على المسؤولين الرد بالمثل.

على خط مواز، نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن خبير في الشؤون الدولية وفيق ابراهيم، قوله: إن روسيا هي واحدة من الدول القليلة في العالم التي انتقدت إيقاف بريطانيا ناقلة نفط إيرانية كانت متوجهة إلى سورية.

وأشار إبراهيم إلى أنه: «عندما يرى الروس أنفسهم أن إسبانيا العضو في الاتحاد الأوروبي، والتي اعتبرت أن بريطانيا انتهكت بفعلها هذا المياه البحرية، يحق لهم عندئذ أن يعلنوا في بيانهم الذي يؤكد على وجود قرصنة بريطانية–أميركية، متفق عليها، لحجب النفط عن سورية، في مرحلة يحتاج السوريون فيها إلى نفط بكل الوسائل، وفي مرحلة تحتاج فيها إيران أيضاً إلى تصدير كمية من النفط، وهذه القرصنة البريطانية —الأميركية مناقضة للقانون الدولي، باعتبار أنه ليس هناك قرار من مجلس الأمن الدولي في هذا السياق، وهي تخالف كذلك علاقة الاتحاد الأوروبي بالوضع في سورية وإيران، فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى إيجاد آليات لاستمرار التعامل مع إيران، غير أنها تطالبه بتعديلها، فتقوم بريطانيا بهذه اللعبة لتفجير أي وسيلة أو أية علاقة أو تسوية أوروبية– إيرانية محتملة».

ولفت إبراهيم إلى أن ما جرى يخالف أيضاً العقوبات الأوروبية على سورية، والتي تنص فقط على عدم بيع أو شراء أي نفط من سورية، لافتاً إلى أن «كل هذه مخالفات قانونية ودولية وإنسانية، والهدف منها إقحام المنطقة بحرب، لذلك تسير روسيا في الاتجاه المعارض».

وكانت حكومة جبل طارق أعلنت أن البحرية البريطانية احتجزت ناقلة إيرانية للنفط «غريس ١» فجر الخميس قبالة موقع الصخرة في مضيق جبل طارق، وذلك في إطار الحرب الاقتصادية التي تشنها أميركا وحلفاؤها وأدواتها على إيران.

وقالت حكومة جبل طارق في بيان: «لدينا كل الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد إن «غريس ١» كانت تنقل شحنتها من النفط الخام إلى مصفاة بانياس التي يملكها كيان يخضع لعقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على سورية».

وأول من أمس قالت وزارة الخارجية الروسية في بيان نقلته «سبوتنيك»: «إن عواقب احتجاز الناقلة في مضيق جبل طارق قد تكون وخيمة، والمسؤولية تقع على من يحاول زيادة الضغط على طهران ودمشق».

وأضاف البيان: «هذه الخطوة تتعارض مع عزم الدول الرائدة في الاتحاد الأوروبي الحفاظ على الاتفاق مع إيران في المجال النووي... العواقب قد تكون وخيمة، والمسؤولية كاملة تقع على من يحاول الضغط بأقصى طاقته على طهران ودمشق في مخالفة لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٢٣١ و٢٢٥٤».

ناقلة النفط الإيرانية «غريس ١» التي احتجزتها السلطات البريطانية في مضيق جبل طارق (رويترز)

بوتين وأردوغان يؤكدان أهمية تكثيف الجهود لتسوية الأزمة السورية

| وكالات

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، أمس، أهمية تكثيف جهود التسوية في سورية.

وذكر بيان صدر عن المكتب الصحفي في الكرملين، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء أن ذلك جاء في محادثة هاتفية بين بوتين وأردوغان بمبادرة من الجانب التركي.

وأوضح البيان أنه وخلال المحادثة «جرى التأكيد على أهمية تكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية للتوصل إلى تسوية في سورية، بما في ذلك من خلال المشاورات في صيغة أستانا».

وعبّر بوتين وأردوغان خلال المحادثة، عن قلقهما إزاء تفاقم الوضع في ليبيا.

وأول من امس، جدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف التأكيد على ضرورة القضاء على الإرهاب في سورية وإيجاد حل سياسي للأزمة فيها وفق القرار الأممي ٢٢٥٤.

وقال لافروف في مستهل لقائه الجمعة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون، بموسكو: «إننا نقيم الحوار المبني على الثقة بيننا وبين الأمم المتحدة وتعاوننا الفعال ضمن صيغة أستانا والجهود التي تنمو على أساس مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري السوري في سوتشي والتوصل إلى النتائج المرجوة في القضاء على الإرهاب في سورية وإيجاد حل سياسي للأزمة فيها وفق القرار الأممي ٢٢٥٤».

ويؤكد القرار ٢٢٥٤ الذي تبناه مجلس الأمن الدولي بالإجماع في كانون الأول عام ٢٠١٥، أن السوريين هم من يحددون مستقبل بلادهم بأنفسهم من دون أي تدخل خارجي وأن التنظيمات الإرهابية خارج أي عملية سياسية.

ولفت لافروف، إلى أن الدول الضامنة لعملية أستانا (روسيا، إيران، تركيا) ستواصل جهودها لتحقيق الاستقرار والأمن في سورية، موضحاً أن العمل جار لعقد قمة روسية تركية إيرانية جديدة ضمن صيغة أستانا قريباً.

وكان رؤساء الدول الضامنة لمحادثات أستانا حول سورية، جددوا خلال قمة في سوتشي عقدت شباط الماضي التأكيد على التزامهم الثابت بوحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ومواصلة مكافحة الإرهاب فيها.

من جهته أشار بيدرسون، إلى ضرورة العمل المشترك بين روسيا والأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية على أساس القرار الأممي ٢٢٥٤، لافتاً إلى أنه سيزور دمشق في الأسبوع المقبل.

وقال وفق مواقع إلكترونية داعمة للمعارضة: يسرني أننا اقتربنا جداً في المواقف مع روسيا حول سورية.

ويوم الاثنين الماضي ذكرت «الوطن» نقلاً عن مصادر مقربة من المبعوث الأممي إلى سورية، إن الأخير بعث بطلب لزيارة دمشق وأن هذا الموعد تم تحديده في العاشر من الشهر الحالي بعد زيارة سيقوم بها بيدرسون إلى موسكو هذا الأسبوع.

وقالت المصادر: إن موسكو أبلغت عدة دبلوماسيين في الأمم المتحدة أنها توصلت إلى اتفاق «غير نهائي» بالتنسيق مع دمشق يسمح بتجاوز «عقبة الأسماء الستة» في مجموعة المجتمع المدني، أي المجموعة الثالثة، وأن بيدرسون سيستعرض مع دمشق هذه الأسماء واللائحة والإجراءات المتبقية، وأنه سيترتب عليه إقناع دمشق بها، قبل إعلان أي موعد لإطلاق أعمال اللجنة الدستورية.

وأضافت المصادر: أنه في حال موافقة دمشق النهائية على ما سيطرحه بيدرسون، من المرجح أن تنطلق أولى اجتماعات اللجنة الدستورية في مطلع أيلول القادم بعد انتهاء فترة الإجازات الصيفية.

مصادر في دمشق من جهتها قالت حينها: إن سورية ستبحث مع بيدرسون خلال زيارته كل تفاصيل أسماء وأعمال اللجنة الدستورية وآلية عملها قبل أن تعطي موافقتها النهائية تجاه تشكيل هذه اللجنة.

وكان بيدرسون اعتبر في حوار صحفي سابق أن «وجود لجنة دستورية في حد ذاته لن يغير الكثير، لكن إذا تم التعامل مع الأمر بالشكل الصحيح وإذا توافرت الإرادة السياسية، فقد يفتح ذلك الباب لعملية سياسية أشمل».

وخلال جلسة لمجلس الأمن الدولي، عقدت مؤخراً، قال نائب مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة، فلاديمير سافرونكوف: «نعول على أن يتسنى لنا في أقرب وقت تحقيق اختراق في مسألة إطلاق اللجنة الدستورية».

وأشار إلى أن «المسؤولين الروس أجروا خلال الأيام الأخيرة مشاورات حثيثة حول هذا الموضوع، ليس مع السلطات السورية فحسب، بل ومع المعارضة واللاعبين الآخرين الذين لهم علاقة بالنزاع السوري».

وتابع سافرونكوف: «بالطبع لا يزال الهدف الإستراتيجي من دون تغيير، ألا وهو إطلاق عملية سياسية كاملة في جنيف برعاية أممية.

قولاً واحداً

الأزمة وحدود بدرسون

مازن بلال

تطرح اللجنة الدستورية كنقطة ارتكاز في عمل المبعوث الأممي غير بدرسون بناءً افتراضياً، حيث يشكل التوازن في المواد الدستورية «توزيعاً» للقوى بحيث يمكن ضمان الاستقرار، وهذه الفرضية لا ترتبط بالشأن الداخلي السوري، إنما بمنهجية دولية لتفكيك الأزمة إن صح التعبير، فاللجوء إلى هذا الحل هو في النهاية توزيع صلاحيات يشبه حالة «الطائف» اللبنانية ولكنه على مستوى دولي، وفي المقابل فإن هذا «التقاسم» طرح مباشرة أزمة في تشكيل اللجنة لأنها انعكاس لانقسام دولي، وجولة بدرسون الحالية تحاول خلق «تجميع» عبر الضغط من قبل الجميع على الطرف الحكومي، لأن أي دستور قادم يظهر خارج مؤسسات الدولة وضمن نطاق لا يعبر سوى عن ظرف سياسي ربما يطول، لكنه في النهاية سيتغير وستتبدل معه حسابات القوى التي نشأت نتيجة هذا الدستور.

ضمن التصور الأولي تبدو الأطراف داخل اللجنة واضحة، في حين يظهر الخلاف على ممثلي المجتمع المدني، والسؤال المطروح هل يمكن أن يشكل هؤلاء فارقاً جوهرياً؟ فـ«المجتمع المدني» لا يمكن تعريفه خارج مؤسسات معبرة عنه، وانعدامها لا يعني غياب المجتمع المدني بل عدم القدرة على تحديده بوضوح، ففي عملية التفاوض يتم الاستناد إلى قوى فعلية وليس إلى «حالات» و«ظواهر» لا تملك شخصيتها الاعتبارية من خلال مؤسسات واضحة.

يمكن أيضاً الانتقال أعمق من التصور الأولي لاختبار فرضية التوازن التي سيؤمنها الدستور، فالقوى التي يمكن أن تجلس في هذه اللجنة في مواجهة ممثلي الوفد الحكومي لا تملك الجغرافية، وهذا ما يجعل التوصل إلى وثيقة وطنية أمراً مستحيلاً، ومن دون التقليل من أهمية أي «قوة» موجودة في الداخل أو الخارج السوري، لكن ما ينقصها «الشرعية الاجتماعية» التي لا تنشأ إلا بالفعل الفيزيائي، أي بقدرتها على تلبية مصالح اجتماعية معنوية أو مادية، وهذا الأمر يتم التعويض عنه بشرعية إقليمية أو دولية؛ مما يجعل اللجنة الدستورية تعمل على وضع بنود تمثل التوازن الحالي إقليمياً ودولياً، وهذا الأمر ظهر في مناطق متعددة مثل العراق أو منطقة البلقان بعد الحرب اليوغوسلافية، أو حتى في لبنان الذي مثّل الطائف توازناً إقليمياً انهار بعد عام ٢٠٠٠.

عملياً فإن بدرسون يريد إنجاز اللجنة ثم التأثير عليها من الخارج، وعبر الوفود التي تم تشكيلها سابقاً، مثل غرفتي النساء والمجتمع المدني، وهو ما يفسر الصراع على ممثلي المجتمع المدني لأنهم المجال الوحيد لنشاط المبعوث الأممي خلال التفاوض، وهم أيضاً مستقطبون من قبل الأطراف الأخرى في اللجنة، لكنهم في نفس الوقت مجموعة يمكن التعامل معها دون إثارة حفيظة المرجعيات الدولية الأساسية مثل روسيا أو الولايات المتحدة.

معضلة اللجنة الدستورية أن توازنها قائم على نوعية الخلاف القائم، فكل طرف يحاول تصفية حساباته عبر اكتساب قوة دستورية، أي إنه يريد امتلاك الجغرافية افتراضياً ثم يقوم بعد ذلك ببناء قوته بعد مباشرة «الحل السياسي»، وعملية الاقتسام تظهر بعيداً عن التعقيدات التي شكلتها الأزمة السورية، فبدلاً من نقاش نوعية الدستور الذي يضمن خروجاً آمناً نحو الحل السياسي، فإن هذه اللجنة تريد تثبيت حالة التشتت القائمة وتأكيد مساحات لا تملك شرعية من خلال توازن مازال حتى هذه اللحظة افتراضياً.

دحضت مزاعم الدول المضيفة للمهجرين السوريين

«الجامعة الأميركية» في بيروت: ساهموا بمكاسب مالية وخفضوا الجريمة

| الوطن - وكالات

بخلاف مزاعم الدول المضيفة للمهجرين السوريين، بأن وجودهم على أراضيها شكل لها عبئا اقتصادياً وامنيا، أكدت دراسة للجامعة الأميركية في بيروت، أن تلك الدول استفادت ماديا من وجودهم، لافتة إلى هؤلاء أيضاً ساهموا في زيادة حالة الاستقرار في البلدان التي يعيشون فيها.

ونشر الباحث والأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت، ناصر ياسين، بحثاً أكاديمياً بعنوان «حقائق وأرقام عن أزمة اللاجئين السوريين»، تطرق فيه لحقيقة وضع المهجرين السوريين بلغة الأرقام، بعد أن تم اعتبار المهجرين عبئاً ثقيلاً في دول الجوار على وجه التحديد، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وجاء في البحث الصادر عن «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» في الجامعة الأميركية في بيروت: أن المهجرين تم تصويرهم على أنهم «ديدان طفيلية» تعيش على المجتمعات المضيفة وتهددها، وتم التعامل مع مسألة استقبالهم على أنها أمر غير وطني، بعد أن كان اللجوء والتعامل مع اللاجئين مسألة إنسانية وحضارية نبيلة.

وبين ياسين في البحث أنه من الادعاءات التي يقولها السياسيون المعادون للاجئين، أن استقبال اللاجئين يضر اقتصادياً، وإن وجودهم يشكل عبئاً اقتصادياً على المجتمعات المضيفة؛ في حين تظهر الأرقام عكس ذلك.

ولفت إلى دراسة نشرت في العلوم المتقدمة في حزيران ٢٠١٨، قامت بتحليل بيانات تعود لمدة ثلاثين عاماً، وشملت ١٥ دولة أوروبية، وخلصت على النتيجة التالية: أن الدول التي استقبلت اللاجئين والمهاجرين، أصبحت أقوى اقتصادياً وانخفضت فيها معدلات البطالة.

وذكر ياسين في البحث، أن التحركات ضد اللاجئين لا تنظر إلى الأرقام، وتنشط بقوة على شكل مظاهرات ضد اللاجئين وأعمالهم، وتنادي بوضع قيود عليهم، وتعاقب المنظمات التي تساعدهم وتضيق المساحة المدنية الممنوحة إليهم.

وأشار إلى أنه يوجد ٥,٦ ملايين مهجر سوري مسجل في تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق، ومصر.

وحول المكاسب المالية للدول التي استضافت المهجرين، لفت ياسين إلى أن السوريين أسسوا في تركيا ما يقرب من ٦,٠٣٣ شركة، برأسمال وصل لـ٣٣٤ مليون دولار، وذلك من عام ٢٠١١ لغاية بدايات الـ٢٠١٧.

وحسب ياسين تشير التقديرات إلى أن رأسمال الاستثمار السوري في تركيا يتراوح من مليار إلى مليار ونصف دولار، وتزداد هذه الاستثمارات مع الزمن، بسبب ازدياد عدد السوريين المشاركين في أعمال تجارية، لافتاً إلى أنه في عام ٢٠١٨ وحده، تم تسجيل ٨,٠٠٠ شركة مملوكة للمهجرين السوريين في تركيا وحدها، بزيادة تقدر ٣٩ بالمئة عن عام ٢٠١٦.

ولفت ياسين إلى أن المهجرين يسهمون عبر المنح الدولية في اقتصاد الدول التي يقيمون فيها، إذ من المفترض أن تتلقى الدول المضيفة: تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق، ومصر، مبلغ ٧,٩ مليارات دولار من الدول المانحة، خلال فترة عامين فقط، من ٢٠١٨ إلى نهاية ٢٠٢٠، يشمل المبلغ النازحين داخل سورية، وذلك حسبما تم إقراره بمؤتمر بروكسل حيث تم التعهد بتقديم ٤,٣ مليارات دولار من ٣٦ مانحاً خلال ٢٠١٨، و٣,٥ مليارات في السنتين المقبلتين.

وحسب البحث، فانه مع ذلك، شارك المانحون بمبلغ ٦ مليارات دولار خلال ٢٠١٨ في اقتصاد الدول التي يقيمون فيها، والأمر نفسه تم في ٢٠١٧ و٢٠١٦.

ولفت ياسين إلى أنه في ألمانيا، انخفضت الجريمة بنسبة ١٠ بالمئة في عام ٢٠١٧، بعد أن شهدت تدفقاً كبيراً للاجئين في العام السابق، وفي حالة أخرى في إيطاليا، وبالاعتماد على الأرقام التي تم جمعها من الفترة بين ٢٠٠٧ لـ٢٠١٦، هنالك تراجع ملحوظ في معدل الجريمة في كل المناطق التي ادعى فيها السياسيون المعادون للاجئين، أن معدلات الجريمة بدأت تزداد فيها.

شهداء ومصابون باعتداءات على الحويز والرصيف والعزيزية

الجيش يدمر مقرات للإرهابيين بأرياف حماة وإدلب ويقضي على العديد منهم

| حماة - محمد أحمد خبازي

صعَّدت المجموعات الإرهابية المتمركزة بقطاع ريف حماة الشمالي من المنطقة «المنزوعة السلاح»، من اعتداءاتها على القرى الآمنة ونقاط الجيش العربي السوري بريف حماة الشمالي الغربي، ما دفع الجيش للرد بطيرانه الحربي وراجمات الصواريخ، وتدمير العديد من مقرات الإرهابيين والقضاء على العديد منه.

مصدر ميداني بين لـ«الوطن»، أن المجموعات الإرهابية المتمركزة على محور تل الصخر اعتدت بالصواريخ على قرى الحويز والرصيف والعزيزية، وعلى نقاط للجيش في كرناز والحماميات في ريف حماة الشمالي والشمالي الغربي، ما تسبب باستشهاد طفلتين وإصابة أربعة أشخاص.

وأوضح المصدر، أن مواقع الإرهابيين في تل الصخر والصياد واللطامنة وكفرزيتا ومورك بريف حماة الشمالي وزيزون بريفها الغربي، كانت هدفا للطيران الحربي الذي شن غارات مركزة عليها رداً على اعتداءاتهم المتكررة على نقاطه والقرى الآمنة، وهو ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد منهم وتدمير عتادهم الحربي، ومنه منصات إطلاق صواريخ متحركة.

وأضاف المصدر: إن الطيران الحربي أغار أيضاً على مواقع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في خان شيخون وعابدين وجبل الأربعين والنقير وسرمين وحزارين ومعرة النعمان بريف إدلب الجنوبي، ما أسفر عن مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين وتدمير عتادهم الحربي أيضاً.

كما دمر الطيران الحربي مواقع للمجموعات الإرهابية في حيش ومعمل القرميد، شرق أريحا وفي معرة ماتر وثرية مصيبين.

واستهدف الجيش براجمات الصواريخ، نقاط تمركز الإرهابيين في سجنة وكفر سجنة وأطراف جبالا وحيش ومعرزيتا والشيخ مصطفى والركايا ومعرة حرمة، وهو ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الإرهابيين إصابات بالغة.

مصادر إعلامية معارضة، من جهتها، أقرت بتوجيه الطائرات الحربية للجيش السوري، ضربات مركزة على مناطق تمركز الإرهابيين، في كل من خان شيخون ومحيطها وكفرسجنة وأطراف جبالا وحيش والنقير ومعر زيتا ومعر ماتر والشيخ مصطفى وحزارين وأطراف عابدين وركايا سجنة ومعرة حرمة وكفر نبل، ومحيط القرميد بريف إدلب الجنوبي، وكفر زيتا بريف حماة الشمالي.

على صعيد آخر، تحدثت بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي عن قيام مجموعة قيل إنها تتبع لأجهزة الاستخبارات السورية، بعملية نوعية ناجحة في ريف إدلب أدت لتدمير مستودع ذخيرة للتنظيمات الإرهابية في منطقة جبل الأربعين.

ونقل موقع «مراسلون» عن مصادر عسكرية، تأكيدها تنفيذ مجموعة من العناصر التابعة للاستخبارات السورية عملية نوعية ضد الفصائل الإرهابية في عمق ريف إدلب في منطقة جبل الأربعين.

وأوضح الموقع، أن مجموعة من الأشخاص المؤيدين للدولة السورية قامت بتفجير مستودع ذخيرة يتبع للمجموعات الإرهابية المسلحة، حيث عملت العناصر على تفجير المستودع وتوثيق العملية بالصور.

ونشرت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، صورا من العملية النوعية، أظهرت انفجارا ودخانا يتصاعد من مبنى وقالت: إن المسلحين اتخذوا منه مستودعا للأسلحة والذخيرة، مشيرة إلى أنه تم تنفيذ العملية أول من أمس، وجرى التريث في نشر الصور لضرورات أمنية.

وبحسب المواقع، فقد سببت العملية النوعية جدلاً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي «المعارضة»، وذلك بعد انتقال العمليات الاستخبارية من تصوير المقرات والمناطق الخاضعة لسيطرة «النصرة»، إلى التنفيذ العملي والاستهداف المباشر.

وأول من أمس تصدت وحدات من الجيش لهجوم شنته مجموعات من «النصرة» ومجموعات تتبع له على اتجاه قرية الحماميات من محاور تل الصخر والهبيط وكفرزيتا والأربعين والجبين مستخدمين دبابات وعربات وآليات محملة برشاشات وعدد من الانتحاريين.

وذكرت وكالة «سانا» للأنباء حينها، أن اشتباكات عنيفة خاضتها وحدات الجيش ضد الإرهابيين الذين حاولوا إحداث خرق عبر عدد من الانتحاريين والعربات المفخخة التي تم تدميرها قبل وصولها إلى أهدافها، مبينة أن الاشتباكات أسفرت عن إيقاع قتلى ومصابين في صفوفهم في حين لاذ عدد منهم بالفرار إلى عمق المحاور التي انطلقوا منها.

وبالتوازي مع الهجوم عبر الحماميات اعتدى إرهابيون من اتجاه تل ملح والجبين بالصواريخ على بريديج وكرناز والسقيلبية مخلفة أضرارا مادية شمال غرب حماة حيث ردت وحدات الجيش على الاعتداء برمايات مركزة على مصادر الإطلاق ودمرت لهم نقاطاً محصنة.

الطيران الحربي يقصف أوكار الإرهابيين في ريف حماة الشمالي (عن الانترنت)

اليوم تبدأ رحلة العودة لأهالي القصير إلى منازلهم

| حمص - نبال إبراهيم

بينما اشتبك الجيش العربي السوري مع تنظيم داعش الإرهابي بأقصى ريف حمص الشرقي وقتل وجرح عدد من مسلحيه، من المقرر أن تبدأ اليوم رحلة العودة إلى مدينة القصير للدفعة الأولى من الأهالي بعد غياب سبع سنوات عن مدينتهم.

وذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن وحدة مشتركة من الجيش والقوات الرديفة اشتبكت مع مسلحي تنظيم داعش على اتجاه محيط المحطة الثالثة في بادية السخنة بأقصى ريف حمص الشرقي، ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من مسلحي التنظيم من دون أن يسجل أية إصابات تذكر في صفوف عناصر الجيش.

بدوره، نفذ الطيران الحربي في سلاح الجو السوري سلسلة غارات جوية استهدف خلالها تحركات لمسلحي التنظيم على طول خط الاشتباك ومحيط بادية السخنة وسد المعيزلة وصولاً إلى الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في أقصى البادية الشرقية، وحقق إصابات مباشرة في صفوف التنظيم وكبده خسائر بالأرواح والعتاد.

على صعيد آخر، وحسبما أعلن محافظ حمص طلال البرازي، فإن رحلة العودة إلى مدينة القصير للدفعة الأولى من أهلها ستبدأ اليوم الأحد بعد غياب سبع سنوات عن مدينتهم، وذلك بعد اتخاذ جميع الإجراءات ووضع خطة لتأمين الخدمات الرئيسية للمدينة بالتزامن مع عودة المزيد من الأهالي إلى مناطقهم التي حررها الجيش العربي السوري، على أن يتم لاحقاً البدء بالتحضير لعودة دفعات أخرى للمدينة.

وتعتبر القصير من المدن الكبيرة في محافظة حمص، ويتبع لها أكثر من ٨٠ قرية، وبلغ عدد سكان المنطقة ١١١٩٦٩ نسمة.

وكان الجيش العربي السوري والقوات الحليفة والرديفة تمكنوا مطلع عام ٢٠١٣، من استعادة السيطرة على مدينة القصير بعد أن قاموا بطرد التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة منها.

وقبل القصير، كانت قد بدأت الشهر الفائت عودة أهالي تدمر إلى مدينتهم، بعد تحريرها من الإرهاب، وبعد إعادة بعض الخدمات الأساسية إليها.